أكدوا رفضهم لإحالة الصحيفة لـ «التشريعية» أو «الدستورية» أو «السرية»

نواب: على رئيس الوزراء صعود المنصة وتفنيد محاور الاستجواب

محمد الرقيب

حمد المدلج

عبدالهادي العجمي

العبيد: تقييم مادة المساءلة وردود المستجوب عليها يجب أن تكون وفق ميزان العدل والمصلحة الوطنية

العليان: يبقى الجميع بلا استثناء وكل الأعضاء ومواقفهم تحت رقابة الأمة وتقييمها

العيسى: إنني على يقين بأن دوافع هذه المساءلة وطنية وعملاً بأداة رقابية كفلها الدستور

الرقيب: على رئيس الوزراء أن يؤكد حرصة على الدستور من خلال صعوده المنصة

العجمي: الاستجواب المقدم من النائب مهلهل المضف اختبار مبدئي لفكرة العهد الجديد

بوشهري: تصحيح المسار هو العنوان المشترك والمتفق عليه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

فيما تقدم النائب بمجلس الأمة مهلهل المضف إلي سمو رئيس الوزراء الشيخ أحمد النواف باستجواب مكون من ثلاثة محاور، دعا عدد من النواب سمو الرئيس إلى صعود منصة الاستجواب، وتفنيد محاوره.

وأشاروا إلى التعاون النيابي-الحكومي لا يعني بأي حال من الأحوال تعطيل الأداة الرقابية النيابية التي هي حق أصيل للنائب بحسب الدستور، رافضين في الوقت ذاته تحويل الاستجواب للتشريعية أو الدستورية، أو السرية.

في هذا الإطار أكد النائب حمد العبيد أن "الاستجواب أداة رقابية برلمانية كفلها الدستور للنائب ويجب أن يمكن منها بلا إحالة للتشريعية أوالدستورية، وعلنية الجلسة حق للشعب الكويتي"، مبينا أن تقييم مادة الاستجواب وردود المستجوب عليها يجب أن تكون وفق ميزان العدل والمصلحة الوطنية".

من جهته رأى النائب حمد العليان، أنه "واجب على رئيس الحكومة صعود المنصة للرد على محاور الاستجواب والدفاع عن نفسه قولاً وفعلاً"، مضيفا أنه "دفاع عن المبادئ والثوابت الدستورية، وبغض النظر عن محاور استجواب رئيس الوزراء أو توقيته؛ فإن حق النائب في تقديم استجواب علني دون أي تحويل للتشريعية أو الدستورية حق مكفول للنائب سندافع عنه بكل قوة".

وأضاف "يبقى الجميع بلا استثناء؛ طرفيّ الاستجواب وجميع الأعضاء ومواقفهم من هذا الاستجواب، تحت رقابة الأمة وتقييمها".

بدوره قال النائب عبدالوهاب العيسى، أنه "أما وقد تقدم النائب مهلهل المضف باستجوابه لسمو رئيس الوزراء، فإنني على يقين بأن دوافع هذه المساءلة وطنية، وعملاً بأداة رقابية كفلها الدستور لمن يمثل الأمة".

وأضاف "لذا وجب على رئيس الوزراء صعود المنصة بجلسة علنية لا وأد فيها للاستجواب بالإحالة إلى اللجنة التشريعية أو المحكمة الدستورية أو طلب تأجيل في غير المدة الدستورية المقررة".

من ناحيته، قال النائب محمد الرقيب إن "على رئيس مجلس الوزراء أن يترجم هذا التوافق وهذا التعاون بين المجلسين ويؤكدحرصة على الدستور من خلال صعوده المنصة ليفند ما جاء في صحيفة الاستجواب والقرار الأخير للأمة ونوابها".

من جانبه، اعتبر النائب الدكتور عبدالهادي العجمي، أن "الاستجواب المقدم من النائب مهلهل المضف اختبار مبدئي لفكرة العهد الجديد، فرئيس الوزراء الآن، إما أن يتبع سياسة العهد السابق فيبحث عن مخارج الإحالة لـ "الدستورية – التشريعية – السرية"، وعندها سنعلم جميعاً أن الاستجواب نجح في إثبات بطلان فكرة العهد الجديد، وبلا شك سيواجه بوقوفنا في وجه هذه الممارسات، أو أن يعتلي المنصة ليكون تحت الرقابة الشعبية".

من جانبها، قالت النائب الدكتورة جنان بوشهري، إنه بعد الاطلاع على محاور الاستجواب الموجه من النائب مهلهل المضف إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف، ونظرا لما يصاحب مساءلة رئيس الحكومة – تحديدا – من أحداث ومواقف سياسية وشعبية، تلقي بظلالها على الساحة المحلية، فلا بد من بيان الآتي:

أولا: تصحيح المسار هو العنوان المشترك والمتفق عليه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والجانب السياسي منه يمثل أساس لا يمكن فصله عن المشهد العام ومتطلباته، ولا يجوز بأي حال من الأحوال تجاهل آثاره وارتباطاته عن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ثانيا: تقديم عضو مجلس الأمة استجوابا لرئيس مجلس الوزراء أو الوزراء ليس حق دستوري فقط، بل واجب وطني مُلزم به النائب متى مارأى أن المساءلة أصبحت ضرورة رقابية وحجة إصلاحية، وهو واجب يسمو على أي مواءمة سياسية أو تنسيق تشريعي، فلا يجوز دستوريا أن تعطل الأدوات التشريعية والرقابية تحت أي ذريعة.

ثالثا: وكما هو واجب وطني على النائب، فهو التزام وطني على المستجوب باحترام الأدوات الرقابية والقبول بها تطبيقا لنهج تصحيح المسار، وتفعيلا لأحكام الدستور، فإن كانت المساءلة من الجانب النيابي تقع في إطار الرقابة والمحاسبة، فهي من الجانب الحكومي يجب أن تكون حالة استثنائية يستعرض فيها المستجوب أعماله ومدى التزامه بالدستور وأحكامه وقوانين الدولة، ويدافع عن إجراءاته ويفند الأدلة بالأدلة،ويقارع الحجة بالحجة.

رابعا: خلال السنوات الماضية، تم شيطنت أداة الاستجواب واعتبارها شرارة للأزمات السياسية وسببا لتعطيل التنمية والتشريع، وهذا ما يتطلب منا جميعا، أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية، إعادة معاني الأدوات الرقابية إلى مفاهيمها الصحيحة ومقاصدها السليمة، ومسؤوليتنا حمايتها من محاولات توظيفها للتأزيم وخلق حالات اصطفاف حادة تهدف إلى تقسيم المجتمع، والتعامل معها كأي ممارسة برلمانية وديموقراطية وفق أحكام الدستور.

خامسا: نتطلع إلى جلسة مناقشة للاستجواب تعكس أخلاق ورقي الزميلين سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح والنائب مهلهل المضف، وترتقي بالممارسات السياسية والبرلمانية ومفرداتها، وتحقق الهدف الدستوري من الرقابة، وأن تنتصر الديموقراطية الكويتية بالأخير.

جنان بوشهري

عبدالوهاب العيسى

«البيئة»: دعوة الوزراء المعنيين إلى اجتماع الأربعاء المقبل لبحث وضع رؤية مكتملة لمراقبة مسار آليات نقل النفايات

ناقشت لجنة شؤون البيئة والأمن الغذائي والمائي تكليف المجلس ببحث موضوع تلوث الهواء والتربة والمياه بحضور ممثلين عن الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة ووزارة الداخلية.

وقال رئيس اللجنة النائب د. حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الكويت لا يوجد بها نظام تتبع آلي لجميع الصهاريج والتناكر والنقليات الكبيرة التي تنقل المخلفات السائلة أو الصلبة.

وأكد المطر أن عدم وجود نظام آلي للتتبع "GBS" يعرض الكويت لخطر أمني لأننا لا نعلم هذه الآليات أين تنزل مخلفاتها، مشددا على أنه " لابد من استخدام هذه التكنولوجيا للحفاظ على أمن البلد والحفاظ على البيئة".

وكشف عن أن اللجنة ستوجه الدعوة إلى الوزراء المعنيين لاجتماع اللجنة الأربعاء المقبل وهم " وزير النفط المسؤول عن الهيئة العامة البيئة ووزير التجارة المسؤول عن الهيئة العامة الصناعة ووزير البلدية ووزير الأشغال ووزير الصحة".

وبين أن الاجتماع سيهدف إلى وضع رؤية مكتملة لمراقبة مسار الآليات التي تنقل النفايات ومعرفة أماكن تفريغ حمولاتها وذلك حفاظا على أمن البلد والبيئة.

وأعرب المطر عن استيائه الشديد من عدم وجود آلية تتبع لمسار الشاحنات لدى الجهات المعنية "وزارات الأشغال والبلدية والصحة والهيئة العامة للبيئة".

وقال المطر إن " حماية أمن البلاد تتطلب من هذه الجهات العمل كتفا بكتف للحفاظ على البيئة من خلال مراقبة يومية لحركة صهاريج نقل النفايات باستخدام التكنولوجيا والـ GBS ما يمكن من قراءة وزن الناقلات قبل وبعد مسارها".

وأوضح أنه " في موسم الأمطار دائما يحدث تلوث في البحر لأن العديد من هذه الصهاريج والشاحنات لا تذهب إلى الأماكن المخصصة لها بسبب عدم وجود نظام مراقبة"، مضيفا " لذلك سنضع الجميع أمام مسؤوليته".

ونوه إلى أنه سيدلي بتصريح بعد اجتماع الأربعاء المقبل لكشف من التزم من الوزراء المعنيين ومن لم يلتزم بشأن النظام الآلي لمراقبة الشاحنات ومعرفة أين تُلقى المخلفات التي قد تكون إشعاعية أو نووية أو كيميائية.

وبين أنه " لو كانت المخلفات سائلة وبها زئبق تصرف في المجرور الذي يصل إلى البحر نتحدث عن تهديد حقيقي لصحة المواطنين "، داعيا سمو رئيس الوزراء إلى توجيه الوزراء المعنيين باتخاذ إجراءات سريعة في هذا الشأن.

جانب من اجتماع لجنة شؤون البيئة البرلمانية

على أن يبدأ الاستقطاع أبريل 2025

الرثعان يبشر أهالي المطلاع: الاتفاق مع الرقبة على تأجيل القسط الإسكاني

متعب الرثعان

قال النائب متعب الرثعان، إن «أحد محاور الاستجواب هو الخدمات لمدينة المطلاع وتعهد الوزير فالح الرقبة بحلها».

وأضاف «اليوم قمنا بجولة ميدانية لتفقد خدمات مدينة المطلاع وتم الاتفاق على، الاسراع بتوفير مضخات الصرف الصحي، وإقامة مضخة مياة بالسرعة الممكنة، تشغيل المستوصف و المساجد والمخفر و المدارس والانارة وباقى الخدمات بالتواصل مع الجهات الحكومية المسؤولة».

ولفت إلى أنه من ضمن الاتفاق «تأجيل القسط الاسكاني على ان يبدأ الاستقطاع ابريل 2025، ودراسة تأجيل استقطاع بدل الايجار حتى استكمال جميع الخدمات».

وأكد الرثعان على متابعة الخدمات مع أهالي مدينة المطلاع، لافتا إلى أنه من ضمن المطالبات دراسة الموافقة الفنية والقانونية على بناء دورثالث لشرق تيماء.

لاري: نسعى لإدراج قانون الحقوق المدنية والاجتماعية لـ «البدون» ضمن أولويات المجلس في الفترة القادمة

أحمد لاري

أكد عضو لجنة غير محددي الجنسية النائب احمد لاري أهمية إدراج قانون الحقوق المدنية والاجتماعية لفئة غير محددي الجنسية على جدول أعمال المجلس في الفترة المقبلة.

ووعد لاري في تصريح بالمركز الإعلامي مجلس الأمة بأن يسعى وزميله النائب هاني شمس إلى جمع تواقيع 33 نائبا حتى يتم إدراج هذا القانون في الفترة المقبلة على جدول الأعمال وإقراره بالتوافق مع أعضاء السلطتين.

وقال لاري إنه بخصوص ما يثار في وسائل التواصل الاجتماعي إن المجلس لم يضع القانون ضمن الأولويات، فإنه وزميله النائب هاني شمس وبقية أعضاء اللجنة وضعوا القانون من ضمن الأولويات.

وأضاف إنه تم إنجاز المقترح الذي تقدم به مع مجموعة من النواب ورفع التقرير من اللجنة وأدرج على جدول أعمال المجلس.

وقال لاري إن وضع خارطة تشريعية حتى شهر يونيو المقبل بالتوافق مع الحكومة يعتبر أمرا جيدا، مبينا أن آلية وضع القوانين ضمن هذه الخارطة هو أن يحوز القانون رغبة أغلبية الأعضاء بإدراجه ضمن الأولويات ومن ثم ضمن جدول هذه الخارطة.

وبين لاري أنه والنائب هاني شمس تقدما بطلب وضع القانون ضمن الخارطة التشريعية ولكنه لم يحصل على الأغلبية المطلوبة حتى يدرج ضمن الـ6 أشهر المقبلة.

وأضاف إنه بالتعاون مع مجموعة من النواب سيتخذون خطوة مستقبلية في الوقت المناسب لجمع تواقيع عدد 33 نائبا لإدراج قانون الحقوق المدنية والاجتماعية على جدول الأعمال وبالتوافق مع الحكومة في الفترة المقبلة.

وأوضح أن غير محددي الجنسية المقيمين في البلد هم إخوة لنا "ونود إيجاد حلول لهم، لاسيما في الجانب الاجتماعي والحقوق المدنية الأخرى".

وقال لاري "أعد أبناء هذه الفئة بأنه سيكون لهم نصيب الاهتمام من قبل أعضاء المجلس والحكومة".